

الطبع في قوة الخطاء عند الحصول فتقول
 المفرد والمركب اعتباراً من احدى جهتي الجائز وهو
 ما صدق عليه المفرد من زيد وعمر وغير ذلك
 وتأثيرها في المفرد هو ما وضع اللفظ
 باذنه كما لا يخفى مثلاً فان لم يفهموا وهو في
 الكتابه وذاتا وهو ما صدق عليه الكاتب من
 الانسان فان عينه يقولكم المفرد مقدم على
 طبعاً ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب
 فليس ولكن تأخيره هنا في التعريف والتعريف
 ليس بجائز بل بالحق المفرد هو وان عينه يقولكم
 ان مفرد المفرد مقدم على مفرد المركب
 فهو ممنوع فان القبول في مفرد المركب
 وفي مفرد المفرد عدته والوجود في التصوي
 سابق على العدم فلهذا في المفرد في التعريف
 ثم الترتيب للغير فهو منسب ان يكون التعريف
 وقدم في القياس والاحكام لانها في الجائز
 كما لا يخفى
 في مفرد المفرد
 في مفرد المركب
 في مفرد المفرد
 في مفرد المركب

وانما اعتبر في المفسر ذلك المطابق للتضمن
 والتزام لان العبرة في تركيب اللفظ والاولاد
 دلالة الجزئية على معنى المطابق وعدم دلالة
 عليه لادان جزئية على معنى التضمن والالتزام
 وعدم دلالة عليه فان لم يوافقا التضمن والالتزام
 في التركيب والافراد لم ان يكون اللفظ المركب
 من لفظين موضوعين لعينين بسطين مفرداً
 لعدم دلالة جزئية اللفظ على جزئية المعنى المتضمنة
 اذا جزئية وان يكون اللفظ للمركب من اللفظين
 الموضوع باذنه مع انه لازم ذهن بسيط مفرداً
 لان شيئاً من جزئية اللفظ لادان له على جزئية المعنى
 المتضمنة وفقاً لظن ان غاية ما في القياس ان يكون
 اللفظ بالقياس على المعنى المطابق مركباً والقياس
 الى المعنى التضمني والالتزام مفرداً وما كان ان يكون
 اللفظ باعتبار معنيين مطالبين مفرداً ومركباً